

**الإجابة النموذجية للرقابة الثانية في مقياس القانون الاقتصادي العام (لطلبة السنة الثالثة طور ليسانس تخصص: قانون عام)**

**كل إجابة صحيحة يحصل الطالب (ة) على علامة: 01,25**

<p>2/ أي من المفكرين التاليين نُعتَ من أوانا، من دعوا إلى تدخل الدولة في الاقتصاد؟ أ. آدم سميث. ب. جون كينز. ج. كارل ماركس. د. مونتسكيو.</p>	<p>1/ ما هو العامل الدنمسي الذي ساهم في نشأة القانون الاقتصادي العام؟ أ. الثورة الفرنسية. ب. تطور التكنولوجيا. ج. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. د. التوسع الاستعماري.</p>
<p>4/ ما المقصود بالقانون الاقتصادي العام؟ أ. القانون الذي ينظم العلاقات التجارية الخاصة. ب. القانون الذي يحكم التبادلات داخل الأسرة. ج. القانون الذي ينظم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق المصلحة العامة. د. القانون الذي يعالج النزاعات القضائية فقط.</p>	<p>3/ أي من المجالات التالية لا يشملها القانون الاقتصادي العام بشكل مباشر؟ أ. تنظيم الأسواق. ب. حماية المنافسة. ج. قوانين الأساق. د. السياسات الضريبية.</p>
<p>6/ ما دور الدستور الجزائري في تنظيم النشاط الاقتصادي؟ أ. لا يحتوي على أي أحكام اقتصادية. ب. يحدد فقط العقوبات الاقتصادية. ج. يتضمن المبادئ العامة للاقتصاد الوطني. د. ينظم فقط التجارة الخارجية.</p>	<p>5/ ما هو المصدر الأساسي للقانون الاقتصادي العام في الجزائر؟ أ. الأعراف التجارية. ب. القوانين والتشريعات الصادرة عن البرلمان. ج. الاجتهاد القضائي. د. الفقه الإسلامي.</p>
<p>8/ ما هو القانون الذي ينظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؟ أ. قانون الضرائب. ب. قانون النقد والقرض. ج. قانون الاستثمار. د. قانون التجارة.</p>	<p>7/ ما هو الدور الذي تلعبه الاتفاقيات الدولية في القانون الاقتصادي الجزائري؟ أ. ليس لها أي قيمة قانونية. ب. تُطبق فقط في القضايا المدنية. ج. تُعتبر مصدراً من مصادر القانون الاقتصادي. د. تُعارض القانون الوطني دائماً.</p>
<p>10/ مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد يُعرف بـ: أ. منع أي نشاط اقتصادي خاص. ب. خصخصة جميع المؤسسات. ج. تنظيم الأسواق وضبط النشاط الاقتصادي. د. إلغاء الضرائب على المؤسسات.</p>	<p>9/ أي من المبادئ التالية تُعد من المبادئ الأساسية في القانون الاقتصادي العام؟ أ. حرية العقيدة. ب. حياد الدولة. ج. حرية المبادرة الاقتصادية. د. الفصل بين السلطات.</p>
<p>12/ السنة التي تُعتبر بتنظيم وضبط سوق الأوقاف المالية في الجزائر هي: أ. مجلس النقد والقرض. ب. لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB). ج. مجلس المحاسبة. د. وزارة التجارة.</p>	<p>11/ من مبادئ القانون الاقتصادي العام في الجزائر كما نص عليه الدستور: أ. منع أي تدخل اقتصادي للدولة. ب. حرية التجارة والاستثمار ضمن القانون. ج. منع التنافس بين المؤسسات. د. دعم الاحتكار لصالح الدولة.</p>
<p>14/ متى بدأ ظهور القطاع العام في الجزائر بشكل رسمي؟ أ. قبل الاستعمار الفرنسي. ب. خلال الثورة التحريرية. ج. بعد الاستقلال سنة 1962. د. في التسعينيات بعد الإصلاحات الاقتصادية.</p>	<p>13/ ما الهدف الرئيسي من إنشاء سلطات الضبط الاقتصادي؟ أ. مراقبة أداء القضاء. ب. توجيه السياسات التعليمية. ج. ضمان الشفافية والمنافسة العادلة وتنظيم السوق. د. إصدار العملات فقط.</p>
<p>16/ أي من القطاعات التالية كان من أولى القطاعات التي تم تأسيسها في الجزائر؟ أ. الزراعة. ب. التعليم. ج. المحروقات (النفط والغاز). د. السياحة.</p>	<p>15/ ما هو الإطار القانوني الذي تم من خلاله تأمين معظم القطاعات الاقتصادية؟ أ. الدستور الفرنسي. ب. قانون الاستثمار الأجنبي. ج. مرسوم التأمين في التسعينيات. د. قانون العقوبات.</p>

مسؤول المقياس / الأستاذ الدكتور: تفرات يزد

تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح

انتهى